الحياة والسياسة: جينيالوجية العلاقة

أ.د.سامية قدرى(*)

"البيولوجيا على ما هي عليه معطى سياسي، والسياسة على ماهي عليه معطى بيولوجي"	**جورجيو أجامبين**
"حق الموت أو السلطة على الحياة"	**ميشيل فوكو**

الملخص:

تناقش هذه الورقة العلاقة بين الحياة والسياسة، كما تجلت في مفهوم البيولوجيا السياسية ذلك المفهوم الذي طوره الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو واستخدمه في جل كتاباته، ثم استخدمه من بعده المفكر الإيطالي جورجيو آجامبين، وإن كان بالتطبيق على مجال القانون. بداية تسعى الورقة إلى تفكيك مفهوم البيولوجيا السياسية والمفاهيم المرتبطة به، التي تعد فى ذات الوقت الأدوات المنهجية التي استخدمها كل منهما، وذلك في محاولة استجلاء العلاقة بين الحياة والسياسة خاصة في ظل الأزمات الماضية والآنية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الحيوية، الجينالوجيا، الاركيولوجا، الخطاب

(*) أستاذ دكتور بقسم الاجتماع، كلية البنات ، جامعة عين شمس.

Life and politics: Genolog of the Relation

Dr. Samia kadry

Abstract:

This paper discusses the relationship between life and politics as reflected in the concept of political biology, that concept developed by the French thinker Michel Foucault and used in most of his writings, and then used by the Italian thinker Giorgio Agamben to continue to follow Foucault's excavations, even if it was applied to the field of law. Initially, the paper seeks to dismantle the concept of political biology and the concepts associated with it, which are at the same time the methodological tools that each of them used, I mean the concepts of genealogy and archeology, in an attempt to clarify the relationship between life and politics in the presence of past and present epidemics.

Keywords:

Bio politics. Genealogy, archeology, discourse

مقدمة:

أعادت جائحة كورونا تذكر العلاقة بين الحياة والسياسة تلك العلاقة التي جسدها مفهوم "البيولوجيا السياسية" Bio politics كما صاغة المفكر والفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو وطوره فيما بعد الفيلسوف الإيطالي جورجيو أجامبين، الذي أعلن مواصلة الحفريات الفوكوية وتطويرها، خاصة وأن المفهوم قد ارتبط بظهور الأمراض والأوبئة والجوائح التي فتكت بشعوب العالم عبر التاريخ والتي جسدها مفكرون تحت مسمى "البيولوجيا السياسية" أو "السلطة الحيوية"، ذلك المفهوم الذي يطالبنا أن ندرك أن "الجينات ما هي إلا مؤسسات الجسم البشري"، وهي تنظيم العمليات العصبية التي تدفع السلوك الاجتماعي والسياسي، بمعنى أنه لا يمكننا أن نفهم وظيفتها في البشر دون فهم دورها في التفاعلات الاجتماعية والسياسية المعقدة التي تميز نوعنا (أماني أبو رحمة، ٢٠١٧:٧)، أو كما ذهب أجامبين أن البيولوجيا "كما هي عليه هي معطى سياسي، والسياسة على ما هي عليه معطى بيولوجي"، خاصة في ظل العالم الذي نعيشه اليوم والذي ينوء بالتحديات والأزمات التي انتشرت خارج الحدود الوطنية، وأثرت على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، ومن ثم بات على النظم السياسية التدخل لصون حياة الناس والمجتمعات عبر آليات عدة، خاصة بعد تحول دور تلك النظم من إدارة شئون الدولة إلى إدارة حياة الناس والحفاظ عليها. وزاد من أهمية هذا الدور التي أوجدتها التحديات الكبرى للعولمة كانتشار الأوبئة والأمراض، وتجارة الأعضاء البشرية، والإرهاب وغيرها من التحديات. ولعل جائحة كورونا، قد أوجدت مشهدًا سياسيًا دوليًا وإقليميًا مضطربًا بات بمثابة تحدٍ كبير كشف عن مدى اسِتعداد وجاهزية وأداء دول العالم للتصدي له وللتهديدات التي نجمت عنه اقتصاديًا، واجتماعيًا وصحيًا.

ولا أود في هذا المقام أن أتناول الجائحة والتهديدات التي أوجدتها، ولا أداء النظم السياسية في مواجهتها، فما أكثر الكتابات حول الموضوع، وإن كنت

سأسوق بعض الأمثلة إن لزم الأمر وفي سياقه، ولكني سوف أتناول جينالوجية العلاقة بين الحياة والسياسة كما جسدتها أعمال الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، الذي منعه الموت من تطوير المفهوم وتبعاته، ومن بيان الاتجاه الذي كان سيعمق فيه بحوثه ، وعلى الرغم من انتماء ميشيل فوكو إلى حقل الفلسفة، إلا أن دراساته الناقدة للمؤسسات الاجتماعية، وعلاقات القوة إلى جانب دراساته عن الخطاب، وعلاقته بتاريخ الفكر في المجتمعات الغربية، جعلته أقرب إلى الدراسات السوسيولوجية برمتها، وإلى جانب دراسات سوسيولوجيا الجسد تحديدًا، بل إن البعض يعتبره المنظر الحقيقي لهذا الفرع من السوسيولوجيا. هذا إلى جانب استخدامه لمنهجيات شكلت في ذاتها نقلة نوعية في منهجيات العلوم الإنسانية ومنها بالطبع علم الاجتماع، ولعل منهجيات الإريكولوجيا، والجينيالوجيا، وتحليل الخطاب، والهرمينوطيقا (منهجية التأويل) كدليل على إسهاماته المنهجية، إلى جانب تقديم عرض للمفهوم موجز عند من جاءوا بعده، وأخص أعمال المفكر الإيطالي جورجيو أجامبين الذي يعتبر من أبرز ممثلي أطروحات فوكو المعاصرين، خاصة وأنه حاول إسقاط نظريته حول العلاقة بين البيولوجيا والسياسة على جائحة كورونا، الأمر الذي أثار الجدل.

وسوف أبدأ بتفكيك المفاهيم الرئيسة، وهي: السياسة الحيوية، والبيوطيقا والجينيالوجيا. تلك المفاهيم التي توضح العلاقة بين الحياة والسياسة، ثم أعرج على مناقشة جينيالوجية تلك العلاقة، مع التركيز على العلاقة كما تبدت في أعمال فوكو وأجامبين.

أولًا- في تفكيك المفاهيم:

١- السياسة الحيوية Bio politics:

تعد السياسة الحيوية مصطلحًا رئيسًا في الأعمال المتأخرة للفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو (١٩٢٦-١٩٨٤)، ويعني به علاقة السياسة الحديثة بالحياة الإنسانية، حيث يؤكد فوكو بأن الفعل السياسي للسلطة الحديثة لم يعد مقصورًا

على مجرد سلب الحياة من الرعايا أو الدفاع عنها كما هو في الإمبراطوريات القديمة، بل ظهر مصطلح جديد للتعبير عن الحكومة، حيث حل مصطلح السكان محل مصطلح الرعية، وقد مثل ظهور هذا المصطلح – بحسب فوكو وأجامبين- دليلًا واضحًا على تحول دور الدولة من كونها مجرد سلطة هامشية بالنسبة لحياة رعيتها اليومية، لسلطة متداخلة في أخص شئون رعاياها وشروط حياتهم من خلال أدوات: كالإحصاء السكاني والاهتمام بالصحة العامة وغيرها: "هكذا تعتني السياسة الحيوية بصحة السكان ووقايتهم من الأمراض الخطيرة والمعدية وتحرص على مصلحتهم وتغذيتهم لصون أجسادهم وتنظيم رغباتهم، وعلاقة طرق تصرفهم في أجسادهم إلى الدرجة التي أصبحت الدولة مراقبة لكل شروط الحياة الإنسانية" (أجامبين،٢٠١٥: ٤٥).

هذا، وقد ناقش ميشيل فوكو مفهوم السياسة الحيوية باستفاضة في دروسه التي ألقاها بالكوليج دي فرانس خلال الأعوام ١٩٧٨-١٩٧٩ تحت عنوان "مولد السياسة الحيوية"، و"الأمن والإقليم والسكان"، وذلك تطورًا واستمرارا لما قدمه في مرحلة سابقة عن موضوع "السلطة" عامة والسلطة الانضباطية تحديدًا. والجدير بالذكر، أن فوكو لم يكتفِ بمناقشة المفهوم في محاضراته المشار إليها آنفًا، أو كما هو معلن في كتابه "مولد السياسة الحيوية"، بل تشهد جل دراساته على الاهتمام بالمفهوم، خاصة ضمن دروسه عن الليبرالية الجديدة باعتبارها إطارًا للسياسة الحيوية. فقد ناقش فوكو مشكلة الليبرالية في فلسفته عمومًا، وفي كتاباته عن سلطة الدولة في حماية الليبرالية الاقتصادية التي يمثلها الإنسان الاقتصادي في المجتمع الحديث، هذا إلى جانب توسيعه لمجال السلطة ليشمل فنون الحكم المختلفة والتي أطلق عليها فوكو "الحوكمة" تلك التي ترتبط بالمصلحة العليا للدولة بحيث تتحول الدولة إلى دولة منتجة وليست قمعية.

وإذا ما عدنا إلى دروس فوكو حول السياسة الحيوية، على الرغم من النقد الموجه لها، فنجدها تقدم تصورًا عامًا عن مجمل أبحاثه وفلسفته، خاصة تلك

المرتبطة بموضوع هذه الدروس، ومن ثم فإنها تشكل مدخلًا مناسبًا لقراءة فلسفته برمتها، هذا إلى جانب تأكيده على العلاقة بين السياسة والحياة تلك التي صاغها في مصطلح السياسة الحيوية كما سبق وأشرت والتي من خلالها يشير فوكو إلى الطريقة التي تميل فيها السلطة إلى التدخل، ليس فقط حياة الأفراد بواسطة عدد من الإجراءات الانضباطية، ولكن في إدارة حياة مجموع الأحياء الذين يكونون السكان. وهنا تهتم السياسة الحيوية، من خلال سياسات حيوية محلية، بتيسير الصحة، والنظافة، والغذاء، والهواء...إلخ وغيرها من الإجراءات التي تشير إلى الكيفية التي أصبحت فيها الدولة بمثابة رهان سياسي (جوديت ساندرو، ٢٠٢٠: ٣٠). إلى جانب ذلك، أصبح موضوع السياسة الحيوية موضوعًا أساسيًا لإعادة صياغة الأخلاق في علاقتها بالسياسة، وأكثر من ذلك تمثل السياسة الحيوية، وبشكل وثيق، لحظة الانتقال من السياسة إلى الأخلاق (جوديت ساندرو،٢٠٢٠: ٣٧).

٢- البيوطيقا (أخلاق البيولوجيا) Bio Ethics :

لمفهوم البيوطيقا جذور فلسفية تعود إلى عصر الأنوار خاصة مع كتابات الفيلسوف الإنجليزي جون لوك الذي كان يدعو فيها إلى تحرير الإنسان من كل أشكال الحجر التي تمنعه من أن يحيا، والدعوة إلى تبني أخلاقيات الواجب التي تؤكد على الكرامة الإنسانية التي تميز البشر عن باقي الكائنات، كما تعود جذور المفهوم إلى مبادئ حقوق الإنسان التي أبرمت خلال النصف الأول من القرن العشرين والتي تتمحور حول الحرية والعدالة والمساواة.

إلا أن البيوطيقا أصبحت علمًا حديثًا منذ ستينيات القرن العشرين للنظر في الخلافات الأخلاقية الناجمة عن التقدم في مجال البيولوجيا والطب وارتباط تلك المسائل بمجالات السياسية، والقانون، والفلسفة، والدراسات الدينية واللاهوتية. لذا، فقد أتى علماء البيوطيقا من تخصصات علمية ومعرفية متنوعة: الفلسفة، والعلوم الاجتماعية، والقانون، والطب، والتمريض وغيرها من التخصصات،

كما أن هؤلاء انخرطوا في العديد من المنظمات، ومنهم أساتذة جامعيون يعلمون آداب وأخلاقيات مهنة الطب. وأخلاقيات البحث فيه، كما يمكنهم التعليق على الأحداث الجارية والمشاركة في اللجان الاستشارية التي تدعم صناع القرار. وعلى الرغم من أهمية دورهم إلا أنهم غالبًا ما يعملون في الظل لذا فهم غير معروفين للجمهور العام.

ويعد السبب الرئيس في ظهور "البيوطيقا" هو الوصمة الأخلاقية التي أثارتها ممارسات الأطباء النازيين ضد اليهود، وما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين في قرية "نيومكسيكو" في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية برعاية وزارة الصحة، وذلك عندما أجرى الأطباء بحوثهم على السود باعتبارهم حقلا لتجاربهم، عندما كانوا بصدد دراسة تطور مرض الزهري. وعلى الرغم من توافر دواء البنسلين آنذاك إلا أنهم لم يعطوه للمرضى الأمر الذي أثار استياء البعض من هذه الممارسات، وبعد عقود استطاع أحد الصحفيين تفجير الفضيحة، الأمر الذي نجم عنه اتخاذ بعض الإجراءات من قبل المسئولين والمعنيين بعلوم البيولوجيا. ففي عام ١٩٧٠ نشر عالم البيولوجيا الأمريكي "بوتر" مقال بعنوان "البيوطيقا: علم الحياة" أعقبة بكتاب بعنوان: "البيوطيقا: القدوم نحو المستقبل" لوضع أخلاقيات لكل من علمي البيولوجيا والطب، إلا أن دلالات المصطلح وقتها ارتبطت بالطب أكثر من مجال البيولوجيا نظرًا للانتهاكات التي مورست ضد المرضى. ويجدر الإشارة إلى أنه قبل ذلك التاريخ وتحديدًا عام ١٩٦٤ وضعت في هلنسكي قواعد عامة لأخلاقيات البحث الطبي (مرسلي لعرج، ٢٠٢٠). وفي تسعينيات القرن العشرين، وتحديدًا ١٩٩٣، أدخلت اليونسكو برنامج أخلاقيات البيولوجيا ضمن برامجها، وقد سجل النجاح الأكبر للبرنامج عام ١٩٩٧ عندما اعتبر المؤتمر العام للمنظمة الإعلان العالمي بشأن الجين البشري وحقوق الإنسان أن المراقبة الأخلاقية هي الأداة الوحيدة في مجال أخلاقيات البيولوجيا، خاصة بعد أن أنشأ الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، مجلس الرئيس لأخلاقيات البيولوجيا بجامعة جورج تاون عام ١٩٩٥ ن وذلك بعد

الدعاوى التي أطلقتها العديد من الجامعات ومراكز البحث الأمريكية. وقد ضم المجلس مجموعة من ذوي التخصصات العلمية والفكرية المختلفة (جوديت ساندرو، ٢٠٢٠).

هذا، وقد برز دور علماء البيوطيقا خلال جائحة كوفيد ١٩ (كورونا) للإجابة عن أسئلة أخلاقية صعبة تتعلق بالوضع الاستثنائي الخاص بأنظمة الرعاية الصحية وكيف يمكن رعاية المرض رعاية تامة وآمنة وفعالة وتطوير المعايير الأخلاقية المناسبة لمواجهة الوباء، وتقليل الإكراه والتدخل في حياة الناس ومعاملتهم بطرق عادلة. هذا إلى جانب المساهمة في صنع القرار الطبي، والسياسي، والاجتماعي لتخفيف العبء على الأطباء وصناع القرار عند اتخاذ قرارات صعبة وغير مسبوقة خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد (الأقنعة الواقية، أجهزة التنفس، أسرة العناية المركزة، أكثر الوسائل احترامًا للتعامل مع المتوفين...إلخ). ومن هنا أصبح للبيوطيقا أهمية في تحديد وتوجيه السياسات الحيوية في ظل جائحة عالمية تخطت الحدود الوطنية وتركت أثارًا مدمرة على البشرية، بات من الضروري مواجهة آثارها في ضوء أخلاقيات تساعد في الحد من آثارها.

٣- الجينيالوجيا:

تعتبر الجينيالوجيا منهجًا وفلسفة في آن واحد، وأيا كانت فهي تعني في الأصل اليوناني "سرد الأصول"، ويفترض بهذا السرد معرفة معنى وقيمة الجماعات والعائلات التي تشكل المجتمع. وقد أعطى داروين لهذا المصطلح معنى محددًا في إطار نظريته حول "أصل الأنواع"، كما اكتسبت الكلمة معنى فلسفيًا عند فريدريش نيتشه، في الفترة الزمنية نفسها، وتأثرًا بنيتشه استخدمها ميشيل فوكو في القرن العشرين كمنهجية رئيسة في كافة أعماله. وبهذا أصبحت الجينيالوجيا تحمل معنيين مختلفين ولكنهما متكاملان، فهي تعني من جهة البحث في الأصول، ومن جهة أخرى البحث في التطور والرقي (الزواوي بغورة،

٢٠١٣: ٣٩)، ووفقًا لهذا المعنى أصبح هذا المصطلح يستخدم في الدراسات التاريخية، والبيولوجية، وأخيرًا الفلسفة وخاصة فيما يتعلق بأصل الأحكام والقيم الأخلاقية، على نحو ما ذهب نيتشه ومن بعده فوكو. ومن هنا اكتسبت الجينالوجيا أهمية الدراسات المتعلقة بالبيولوجيا.

وبالاستناد إلى المنظورين التاريخي والفلسفي، ذهب ميشيل فوكو إلى أن الباحث الجينيالوجي هو الذي يشخص ويفحص العلاقات في مجالات ثلاثة هي: السلطة، والمعرفة، والجسد في المجتمع الحديث. ويعتمد هذا التشخيص على أربعة مبادئ: الإقرار بأن الجينيالوجيا تتنافى مع الطريقة التاريخية التقليدية، لا تبحث الجينيالوجيا في الجوهر الثابت، ولا في القوانين الأساسية، بل تبين الانقطاعات والتواصل، والانفصالات، ومن ثم لا تهتم بالتطور والتقدم، بل غايتها تبيان التكرار، كما أنها لا تهتم بالعمق، بل بالسطح وبالتفاصيل الصغيرة. وبالاتصالات عديمة الشأن، فهي كما يقول نيتشه "إذا كان على المؤول فيها أن يتجه بنفسه إلى العمق كالنقاب الحفار، فإن حركة التأويل الجينيالوجي هي بالعكس، حركة جزء ناتئ مرتفع أكثر فأكثر، يجعل العمق ينتشر فوقه بوضوح متزايد" (نيتشه: ١٩٨١، ٣٦). ويؤكد على ذلك فوكو بقوله بأن الجينيالوجيا عكس التأويل الذي يبحث في الأعماق لأنها تهتم بالسطح، ولا يعني السطح، السطحية، أو عدم الحرية، وإنما تغير المنظور فقط، أي الرؤية العميقة في شكل شيء وخاصة الأشياء التي قد تبدو غريبة وتعدد زوايا النظر. ويذهب فوكو إلى أن مهمة الجينيالوجيا إجراء التحليل التاريخي الذي يفسر عملية تكوين الذات داخل السياق الاجتماعي ذاته، دون اللجوء إلى إشارات موضوعية لذات متعالية تنمو عبر التاريخ (محمد صفار، ٢٠١٦: ٢٦)، وهكذا، تنصب مهمة الجينالوجي على مهارات الخلق وعمليات القوة التي تستمد لتعطي كافة المستويات والمجالات في المجتمع. وهنا يشير فوكو إلى ثلاثة ميادين جينيالوجية ممكنة: ١- جينيالوجية تاريخية حول أنفسنا وذواتنا، ٢- في علاقتنا بالتتبعية والتي تسمح لنا بأن نتشكل أو نتكون كموضوع للمعرفة، ٣- في علاقتنا مع مجال السلطة التي

تسمح لنا أن نتشكل أو نتكون كموضوع أو كذات فعالة على الآخرين وفي علاقتنا بالأخلاق أي فاعلين أخلاقيين.

إن ما يعنينا في هذا المقال، هو أن أحد وظائف الجينيالوجيا هو الكيفية التي يبدو فيها الجسد غارقًا في المجال السياسي، والكيفية التي من خلالها تتخلل فيه وتتشكل علاقات القوة. بعبارة أوضح وأبسط، البحث من ماهية الدور التاريخي والسياسي الذي تلعبه العلوم التي يدرسها الباحث الجينيالوجي. على الرغم من انتماء كافة أعمال فوكو إلى منهجي الجينيالوجيا والأركيولوجيا، إلا أنه قدم في مقال مهم بعنوان: "يجب الدفاع عن المجتمع"، إلى جانب دروسه في الكوليج دي فرانس، تحليلًا جينيالوجيا لظهور السلطة على نحو ما أوضحنا، انطلاقًا من حرب الأعراق التي عرفتها أوروبا منذ نهاية الحروب الدينية، حيث بين أصل وبداية ظهور الخطاب التاريخي- السياسي في مقابل الخطاب القانوني- الفلسفي، وعلاقة ذلك بظهور السلطة الانضباطية ومن ثم السياسة الحيوية، وفي إطار طرح ميشيل فوكو لمسألة السلطة وعلاقاتها، التي هي نمط من التأثير المعقد على أفعال الآخرين سواء أكانوا أفرادا أم جماعات، فإن السلطة لا تقوم فقط بدور القمع وحسب، بل الإنتاج إلى جانب ظواهر المقاومة داخل السلطة، وهنا تمتلك جينيالوجيا السلطة، التي يرسمها فوكو، ثوابت ومتغيرات في الوقت نفسه، على عكس الفكر الغربي القديم الذي يفصل بين السلطة والمعرفة، حيث نسجت السلطة السياسة علاقتها بالمعرفة (فكرة الإنتاج وتقديم الخدمات وحصول الأفراد على خدمات نتيجة ولادة الانضباطات وإدماج أجساد الأفراد وحركاتهم وحياتهم...إلخ)، وبذلك يكون فوكو قد طرح مسائل الحاضر انطلاقًا من تحليل تاريخي جينيالوجي، ويؤكد فوكو في كتاباته على أن هذا النوع من التحليل الجينيالوجي هو مهمة الفلسفة باعتبارها تحليلًا نقديًا للحاضر.

ثانيًا- البيولوجيا والسياسة: جينيالوجية العلاقة:

على الرغم من أن أثر العلوم البيولوجية على الإنسان والمجتمع هو أثر

معلوم منذ القدم، إلا أن هذا التأثير قد ازداد مع الاكتشافات العلمية وإسهامها في حل المشكلات التي تواجه الحياة الإنسانية كالتضخم السكاني، واعتلال المدن الداخلية، وهي مشكلات لا يمكن حلها عن طريق التقدم التكنولوجي فحسب، بل من خلال فهم الجذور البيولوجية لهذه المشكلات (أرنست ماير،٢٠٠٢: ١٤). لذلك، شهدت خمسينيات القرن العشرين حضورًا طاغيًا للبيولوجيا في العديد من المجالات العلمية والعملية، ولعلنا نلحظ وجود البادئة Bio في العديد من هذه المجالات، في صورة مصطلحات مثل التكنولوجيا الحيوية Biotechnology والاقتصاد البيولوجي Bio Economic والسياسة الحيوية Bio politics ... إلخ. ويعني هذا أنه بات على البيولوجيا مسئولية أخلاقية وسياسية تجاه الإنسان وحياته في مجالات عدة: كالطب، والصحة، والزراعة، والاقتصاد والبيئة وغيرها من المجالات.

هذا، وقد دخلت البيولوجيا إلى المجال العام أو المجال السياسي على وجه التحديد بعد الحرب العالمية الثانية عندما اعترض علماء الفيزياء على التطبيقات الفيزيائية التي أدت إلى استخدام القنبلة الذرية، ومن هنا تحول البحث إلى مجال البيولوجيا اعتقادًا من بعض الباحثين بأن البيولوجيا لا تحمل مخاطر الاستخدام السياسي الذي تحمله الفيزياء (الزواوي بغورة: ٢٠١٧،١١٥). وقد صاحب هذا التحول، تحول منهجي يتعلق بالنموذج الإرشادي للمعرفة العلمية، من الفيزياء الرياضية كما صاغته المدرسة الوضعية في عشرينيات القرن العشرين، واستمر إلى الستينيات من ذات القرن، إلى نموذج علمي بيولوجي يقوم على خصوصية النظام الحيوي الذي يعد أحد أهدافه الرئيسة معرفة عمليات التفرد المختلفة للكائن الحي في إطار النظرة الكونية الذي يعد الإنسان جزءًا منها (الزواوي بغورة،٢٠١٧: ١١٥).

ولكي يتسنى لنا فهم السياسة الحيوية، لا بد من النظر إلى خلفيتها التاريخية والمعرفية ضمن ما يسمى بالتقليد الفرنسي في فلسفة العلوم والإبستمولوجيا وذلك

لسببين: يتصل الأول بنوعية العلاقة الخاصة للبيولوجيا بفلسفة العلوم في التقليد الفرنسي، ويكمن السبب الثاني في طريقة البحث القائم على التحليل التاريخي النقدي للمعارف والعلوم والذي تعود بدايته إلى أوجست كونت في كتابه "دروس في الفلسفة الوضعية" والذي استخدم فيه مصطلح "فلسفة البيولوجيا" حيث رأى أن الإبستمولوجيا لا يمكن أن تكون شيئًا آخر سوى تاريخ، وأن على التاريخ أن يكون فلسفيًا، أي نقديًا وتقييميًا (باتريك هيلي، ٢٠٠٨: ١٧٥-١٧٦)، ولذلك من المهم النظر إلى الخلفية التاريخية للعلاقة بين البيولوجيا والسياسة التي تركز على الدراسة التاريخية النقدية لظهور المفاهيم البيولوجية، وهي نزعة بدأت مع ظهور غاستون باشلار مرورًا بكارل بوبر الذي عظم من نجاح نظرية داروين، وإمكانية تطبيقها على البيولوجيا، بل وسحبه على الإبستمولوجيا والميثودولوجيا وإلى سائر التطورات التي تحكم الأنشطة على كوكب الأرض (يمنى الخولي، ٢٠٠٣: ١٧٧- ١٧٩). ويمكننا أن نلمح نفس الأساسي البيولوجي في دراسات عالم النفس السويسري جان بياجية J.Piaget (١٩٨٠-١٩٩٦)، وفي مجال الفلسفة دراسات مارتن هيدجر ضمن ما أطلق عليه التأويلات البيولوجية. وأخيرًا في فلسفة كل من فوكو وأجامبين.

والجدير بالذكر أنه قبل هذا التاريخ، وفي العام ١٩٤٥ تحديدًا، أثبت العالمان جيمس واتسون وفرانسيس كريك أن الثورة البيولوجية قادت إلى تطوير أدوات وطرق جديدة تضع على كاهل البيولوجيين مسئولية ثقيلة (جورج كانغيلام، ٢٠٠٧: ٥٢٢)، تظهر هذه المسئولية في المستوى الأخلاقي والسياسي، وذلك لآثارها المباشرة على الإنسان وحياته، لا سيما في مجالات الطب، والصحة، والزراعة، والاقتصاد وغيرها من المجالات. ومن هنا دخلت البيولوجيا إلى المجال العام وإلى المجال السياسي على وجه التحديد. ويرجع الباحثون إلى أن هذا الدخول بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لاعتراض الباحثين على التصنيفات الفيزيائية التي أدت إلى استخدام القنبلة النووية. ومن هنا قرر بعض العلماء إلى التحول نحو المجال البيولوجي احتجاجًا

على النتائج الخطيرة للفيزياء، اعتقادًا منهم بأن البيولوجيا لا تحمل مخاطر الاستعمال السياسي الذي تحمله الفيزياء في ذلك الوقت. ومن هنا احتلت البيولوجيا مكان الصدارة بين العلوم الطبيعية، للدرجة التي اعتبرها البعض أنها تحمل مفاتيح أبواب المستقبل، وأن تقدم البيولوجيا هو عملية اقتصادية وسياسية تستهدف السيطرة على البيئة وحل المشكلات التي تهدد العالم خاصة المجاعات والأوبئة مثلما حدث في القرن التاسع عشر عندما كاد أن يعود وباء الطاعون بسبب تآكل التربة وكثافة السكان (ج. د. برنال، ١٩٨٢: ١٤٩).

وتذهب العديد من الدراسات إلى أن الدعوة إلى ربط العلم، علم الدولة، بتاريخه لم تكن وليدة ستينيات القرن العشرين، ومتمثلة في المدرسة الإبستمولوجية الفرنسية، وإنما يعود إلى الفيلسوف الإنجليزي وليام ويل W.Whewell في القرن التاسع عشر الذي استعمل مصطلح "فلسفة البيولوجيا" في كتابه "فلسفة العلوم الاستقرائية" " عام ١٨٤٠، وهو نفس المصطلح الذي استخدمه أوجست كونت في كتابه "دروس في الفلسفة الوضعية" عام ١٨٣٧ والذي كان يقصد به دراسة المفاهيم الأساسية لعلم البيولوجيا (الزواوي بغورة،٢٠١٣: ١١٨). هذا، وقد تجدد البحث الفلسفي في مجال البيولوجيا خلال السبعينيات على يد عدد من العلماء الأمريكيين، على رأسهم ديفيد هال في كتابه "فلسفة علم البيولوجيا" ١٩٧٤" والذي استمر فيه في نقد الاتجاه الوضعي. وتعد دراسة إرنست ماير المعنونة: "الأسباب القريبة للظواهر البيولوجية"، من الدراسات الإبستمولوجية الأساسية في مجال البيولوجيا، نظرًا لأنه ميز بين نوعين من البيولوجيا: البيولوجيا الوظيفية التي تدرس كيف تجري العمليات البيولوجية وكيفية استجابة الأعضاء لها، والبيولوجيا التطورية التي تسأل عن الأسباب والأسس المتعلقة بواحدة من الصفات البيولوجية، بعبارة أخرى؛ البحث عن الأسباب القريبة والبعيدة لوظائف الأعضاء والكائنات. هذا، وقد اتخذت فلسفة العلوم البيولوجية منحى مغايرًا خلال القرن العشرين مع إسهامات رواد المدرسة الفرنسية "جورج كانغيلام، وفرانسوا داغوني، وميشيل فوكو"، والذين

ركزت تحليلاتهم على الدراسة التاريخية النقدية للمفاهيم البيولوجية، انطلاقًا من تحليلات الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار، مؤسس المدرسة الفرنسية في الإبستمولوجيا.

ويعد كانغيلام، أستاذ فوكو، من أوائل المؤسسين لفلسفة علمية في مجال البيولوجيا اعتمادًا على أعمال غاستون باشلار مؤكدًا على أهمية إعادة التفكير في المفاهيم الفلسفية الأساسية ومنها مفهوم الحياة وما يرتبط به من موضوعات مثل: تطور الأنواع الحسية، وكيف يعمل الدماغ، وكيف يتميز الحي عن الجماد، ...إلخ. هذا، ولقد قدم كانغيلام مجموعة من الدراسات التاريخية التي تؤكد على سؤال ما الحياة؟ وفي هذا السياق قدم مجموعة مهمة من الدراسات التاريخية ذات الصلة بعلم البيولوجيا وأهمها دراساته عن فلسفة أوجست كونت واستخدامه لمصطلح البيولوجيا. وأيًا كان الإسهام الذي قدمه كانغيلام، إلا أنه أعاد الاعتبار لهذا المجال الذي ظل مهملًا لفترة طويلة من الزمن، كما أنه وضع الخطوط الأساسية التي ميزت تطور هذا العلم مقارنة بالعلوم الأخرى (الزواوي بغورة، ٢٠١٣: ١٢٤).

ثالثًا- حضور البيولوجيا في الخطاب الفوكوي:

إذا كان كانغيلام قد وضع أساس فلسفة علم البيولوجيا، فإن ميشيل فوكو قدم جملة من الدراسات التاريخية والنقدية التي تؤكد في مجملها حضور البيولوجيا بوصفها علمًا، والجسد بوصفه موضوعًا لهذا العلم، وذلك في العديد من دراساته، رغم أنه لم يستخدم مفهوم "السياسة الحيوية" إلا في مرحلة متأخرة من كتاباته كما أوضحت في موضع سابق، وفي كل ذلك كان متأثرًا إلى حد كبير بكتابات أستاذه خاصة فيما يتعلق بفكرة السوي، والمرضى، وأن المرض لا يعود دائمًا إلى خلل عضوي، وإنما إلى قواعد اجتماعية وأخلاقية.

ويمكننا أن نلمح هذا التأثر بدءًا من أول كتاب له عن "المرض العقلي والشخصية ١٩٥٤"، ثم "مولد العيادة" ١٩٦٣، والذي قد سبقه بأطروحته

للدكتوراه عن "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي عام ١٩٦١" والذي تناول فيه الكيفية التي تعاملت بها السلطة الحديثة مع المرض وخاصة غير الأسوياء، ويؤكد على ذلك فوكو في قوله: "يعود الفضل لكانغيلام في فهمه لتاريخ العلوم على أنه ليس تاريخًا ثقافيًا للاكتشافات أو وصفًا لها وإنما هو عبارة عن مجموعة متناسقة ومتحولة من النماذج النظرية والأدوات المفهومية" (الزواوي بغورة،٢٠١٣: ١٢٥). وبناء على ذلك، قدم فوكو تاريخًا نقديًا لتاريخ الطب من خلال تحديد شروط إجراء التجربة الطبية ووصف ما يمكن إدراكه من قبل الطبيب، إلى جانب الأبعاد العلمية والسياسية، واللغوية والأخلاقية، وكذلك الخطاب العلمي الطبي الذي يصاحبها. ولقد استعمل فوكو لهذا الغرض مصطلح "الاريكولوجيا" لتحليل المواضع التي تميز التجربة الطبية والتي حددها في كتابه على هذا النحو: "يتعلق الأمر في هذا الكتاب بدراسة المكان واللغة والموت والنظرة" مستعينًا في ذلك بالأرشيف الطبي للمرحلة الممتدة من عام ١٧٨٠ إلى ١٨٢٠ وفقًا لتحليله الأريكولوجي(*).

حضور العامل السياسي:

كشف فوكو خلال أعماله الأخيرة عن تمرد السلطة، حيث وجه أبحاثه الأخيرة تحت ما أسماه بالدراسات البيوسياسية، أي الانخراط المتزايد لحياة الإنسان الطبيعية في آليات القدرة، وهو ما لخصه فوكو في العبارة التالية: "لقد ظل الإنسان لآلاف السنين ما كان بالنسبة لأرسطو: "حيوانًا حيًا وقادرًا فضلًا عن ذلك له وجود سياسي"(أماني أبو رحمة، ٢٠٠٧). ويؤكد غالبية الخطاب الفوكوي على حضور هذا العامل السياسي، إلا أنه استخدم مفهوم "الأيديولوجيا" بداية وما لبث أن استبدله بمفهوم الخطاب، ويبرز مفهوم الخطاب كإحدى دعائم

(*) تعد الأريكولوجيا منهجية في البحث عند ميشيل فوكو استخدمها في غالبية دراسته ولم يقصد به العلم الذي يدرس الآثار المادية، وإنما طريقة في وصف أو حفر تواريخ متجاورة ومتمايزة في القدرة أو أرشفة مرحلة تاريخية . لذلك أطلق على كافة أبحاثه اسم الأريكولوجيا.

البنية المفاهيمية للخطاب الفوكوي، وقد استعاره فوكو من علم الألسنة (اللغويات) ونقله إلى مجال الدراسات التاريخية وأضفى عليه أبعادًا جديدة ودلالات مبتكرة وفعالية وإجرائية حفزت البحث العلمي في العديد من الحقول العلمية والمعرفية. فهو يرى أن الخطاب ليس نتاجًا بالضرورة عن ذات فردية، فقد يكون خطاب مؤسسة أو فترة زمنية أو فرعا معرفيا ما (انظر: ميشيل فوكو، نظام الخطاب). إذا، فالخطاب يمكن أن يكون نصًا مكتوبًا، أو مكونًا من أشياء مادية تتحول فتنطق بعلامات أو إشارات معينة، فالجسد، على سبيل المثال، يمكن أن يصبح خطابًا يمكن تأويله عندما يرتبط بعلاقات القوة التي توجه وجدانه وضميره من خلال استخدام السلطة لتقنيات معينة لتوجيه حياة الإنسان الأخلاقية. لهذا سعى فوكو إلى تحليل المنابع والمصادر التاريخية التي تبلورت من خلالها هذه التقنيات والأشكال المختلفة التي عرفتها من مؤسسة إلى أخرى، خاصة من الكنيسة إلى مؤسسة الطب النفسي والتحليل النفسي (حسين موسى، ٢٠٠٩: ٦). وفي مرحلة لاحقة أشار فوكو إلى مفهوم الممارسات الخطابية والممارسات غير الخطابية، وتحديدًا سبعينيات القرن العشرين وذلك في محاولته إيجاد طريقة خاصة في تحليل الخطاب (الزواوي بغورة ،٢٠١٣ :١٣) لذلك يعتبر موضوع المعرفة واحدًا من الموضوعات التي تمثل جوهر فلسفته، والذي فيه خص المعرفة الطبية بتحليل علمي وسياسي ضمن أطروحاته حول علاقة المعرفة بالسلطة، خاصة عندما تم الاعتراف بالجسد كحقيقة سياسية واجتماعية في نظر الرأسمالية، وحيث خضع الجسد لصور أو أشكال متعددة من التطبيب وعلى اقتصاد الصحة وما يتطلبه ذلك من تحسين دائم للخدمات الصحية وعلاقة ذلك بالتطور الاقتصادي. إذن فقد أصبح الجسد في نظر الرأسمالية حقيقة سياسية حيوية، والطب استراتيجية سياسية حيوية، وقد حاول فوكو تأكيد هذه الحقيقة من خلال تطور ثلاثة أشكال طبية ظهرت في العصر الحديث وهي: طب الدولة، والطب الحضري، وطب قوة العمل.

١- **طب الدولة:** تطور هذا الشكل في ألمانيا ابتداءً من القرن الثامن عشر، وعرف "بعلم الدولة"، لا من حيث تطور الموارد الطبيعية وظروف حياة الشعب، وإنما من خلال تحسين الصحة العمومية، واعتماد آلية خاصة سميت "بالشرطة الطبية للدولة"، مهمتها ملاحظة المرض من خلال جمع المعلومات من المستشفيات، وعدد الأطباء في المدن والأرياف، وتسجيل مختلف الأمراض والأوبئة، وضبط وتطبيع الممارسة والمعرفة الطبية، هذا إلى جانب إقامة تنظيم إداري لمراقبة النشاط الطبي، وذلك لمراقبة البحوث والتحقيقات الطبية والأدوية، وتسجيل مختلف ردود الفعل عند ظهور مرض جديد، وإصدار أوامر حسب المعلومات المجمعة، وتكوين موظفين طبيين يُعينون من قبل الحكومة، ويتولون مسئولية الطب في الأقاليم. وبهذا، لم يكن هدف هذا الشكل من الطب تكوين قوة العمل من أجل الحاجات الصناعية، فليس جسد العمال هو الذي يهم طب الدولة، ولكن العناية بأجساد الأفراد الذين باجتماعاتهم تقوم الدولة. فلا يتعلق الأمر إذًا بقوة العمل، وإنما بقوة الدولة في مواجهة أزماتها الاقتصادية والسياسية، وبخاصة أزماتها مع جيرانها.

٢- **الطب الاجتماعي أو الطب الحضري**، وقد تطور في فرنسا، ويقوم على توسيع البنايات الحضرية، وفي سياق حديثة عن هذا النوع من الطب، قدم ميشيل فوكو لوحة تاريخية عن ظهور المدينة في فرنسا، مركزًا بحثه على مدينة باريس، وذلك بحكم أن المدينة شهدت مشاكل صحية وتنظيمية تطلبت خططًا استعجالية، وجملة من الإجراءات منها: "في حالة تفشي الأوبئة يجب على السكان أن يلزموا مساكنهم، وأن يلزم كل فرد غرفته، وتقسم المدينة إلى أحياء يُشرف على كل منها مسئول خاص عرف "بالمفتش" الذي يقوم بمراقبة المدينة والسكان على السواء. وكان على هؤلاء المراقبين أو المفتشين تقديم تقارير مفصلة لرؤساء البلديات، مما يعني، في نظر فوكو، ممارسة نظام إعلامي مركزي، مع ضرورة تطهير المنازل من كل عنصر مريض، وتتنوع هذه المخططات بتنوع الأمراض والأوبئة". ومن هنا فإن

مهمة الطب الحضري هي مهمة وقائية وهذا ما تؤكده الدراسات حول الأماكن القذرة التي تسبب الأمراض، وتدعو إلى مراقبة المرور، وليس المقصود بالمرور، مرور الأشخاص وإنما مرور الأشياء، والعناصر، وخاصة الماء والهواء، بمعنى توفير هواء نقي في الشوارع، والمنازل، والتجمعات. ويكون ذلك بوضع تخطيط للشوارع الكبرى، وتأسيس هندسة معمارية جديدة، والجدير بالذكر، أن فرنسا شهدت في تلك الفترة عمليات هدم كلي للمنازل والأزقة التي تتوافر بها شروط صحية لحركة مرور الماء والهواء، كما تم تنظيم قنوات صرف المياه. وهنا ظهر بشكل جلي تعاون بين الطب وبين فرع علمي أساسي هو الكيمياء. ومع الطب الحضري، وتحديدًا قبل الثورة الفرنسية، ظهر مفهوم السلامة الصحية، وقد كان أول قرار اتخذه البرلمان قبل الثورة مباشرة هو تشكيل لجان السلامة الصحية في كل المقاطعات، وتعني السلامة الصحية ضمان الشروط والوسائل الاجتماعية والمادية لضمان الصحة المناسبة للأفراد. كما ارتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر هو الصحة العمرية باعتبارها تقنية للمراقبة ويقول فوكو في كتابه الكلمات والأشياء: "أن توفر السلامة الصحية أو انعدامها يتعلق بحالة الأشياء والمحيط وتأثيرها على الصحة، الصحة العمومية هي المراقبة السياسية والعلمية معًا" (فوكو، ١٩٩٩).

٣- **طب قوة العمل:** تطور هذا النوع من الطب في إنجلترا تحت تأثير الثورة الصناعية، وبخاصة بعد صدور "قانون الفقراء" الذي تضمن حق الرقابة الصحية على المعوزين، مع حق المساعدة الضريبية، وضرورة تدخل الأطباء لمساعدة الفقراء ومعالجتهم. وبذلك تمكنت الطبقات الغنية، من خلال حكوماتها، من مراقبة صحة الفقراء في الحصول على الأدوية مجانًا، أو بأسعار مقبولة، وتحرير البرجوازيين من خطر وقوع ضحايا الأوبئة الصادرة عن الفئات الفقيرة. وعلاوة على ذلك ظهر هذا النوع من الطب للاهتمام بصحة الفقراء والعمال لأسباب عدة أهمها: تزايد عدد الفقراء

والمحتاجين النازحين إلى المدن والذي أصبحوا قوة تنذر بإحداث ثورات وانتفاضات، إلى جانب ظهور أوبئة، كالكوليرا في باريس، وخشي أن تمتد لباقي البلدان الأوروبية، خاصة بين الفقراء، ولهذا تم إعادة تقسيم المشهد الحضري وتخصيص أماكن السكن للفقراء وأخرى للأغنياء خشية من أن عملية الجمع بينهما تمثل خطرًا على المدينة.

لذلك يعتبر موضوع المعرفة- السلطة من الموضوعات الأساسية في الخطاب الفوكوي، ويتضح ذلك في أبرز صورة عبر المماثلة الدلالية بين لفظي (Episteme) أي المعرفة و(Apparatus) أي جهاز السلطة. فجهاز السلطة، وفقًا لاستخدام فوكو للفظ، يضم جمعًا من المؤسسات والممارسات والخطابات والقوانين والإجراءات، ومن ثم يرتبط بشكل واضح بكل من أنماط المعرفة وتأثيرات القوة. أي أنه يضم عناصر من الخطاب وعناصر من خارج الخطاب (مؤسسة اجتماعية)، بينما يقتصر نظام المعرفة على كونه جهاز السلطة داخل الخطاب، ويمارس تلك السلطة على التكوينات الخطابية فحسب (محمد صفار، ٢٠١٦: ٢٩). فمن خلال دراسته للطب، والبيولوجيا، وعلم النفس، بوصفهم فروعًا معرفية ضمن دراسته لتاريخ الأفكار القائم على الوصف الأريكولوجي، إلا أنه قد خص المعرفة الطبية بتحليل علمي وسياسي، وذلك من خلال ما أسماه التاريخ الحيوي في مقابل السلطة الحيوية. ويقصد بالتاريخ الحيوي ذلك الأثر الذي يحدثه التدخل الطبي على المستوى البيولوجي، ورد الفعل الذي يقوم به الكائن البشري وما يسفر عنه من نتائج مثل انقراض الأمراض المعدية، كالكوليرا، والطاعون، واكتشاف المعالجة الكيميائية، ويعني هذا خضوع جسم الإنسان لأشكال من التطبيب قائمة على البحث الطبي والمؤسسات الطبية، وعلى اقتصاد للصحة وما يتطلبه ذلك من تحسين دائم للخدمات الصحية، وعلاقة ذلك بالتطور الاقتصادي لبلد من البلدان.

ويرى فوكو أن تطور هذا النوع من الطب، هو بمثابة علامة فارقة في نظام طبي معقد يحوي عددا من العمليات: المراقبة بواسطة الحقن والتلقيح، تسجيل الأمراض التي قد تتحول إلى أوبئة، وإخبارية التصريح بالأمراض الخطيرة، وبوضعية الأماكن غير الصحية، ولذا استدعى الأمر هدمها أو حرقها، وهو ما حدث بالفعل في باريس عندما تم هدم مناطق بأكملها. علاوة على ذلك، يرى فوكو أن هذا النوع من الطب قد حقق لكل من الفقراء والأغنياء ميزة نسبية، فقد عمل على مراقبة صحة الفقراء من أجل أن تكون فئة قادرة على العمل وأقل خطورة على الطبقات البرجوازية، لذلك يرى أنه سيكتب له البقاء أكثر من الشكلين السابقين (فوكو، ١٩٩٩).

تعكس الأشكال الطبية الثلاثة بوسائلها المختلفة، موضوع التاريخ الحيوي ومسألة العلاقة بين السلطة – المعرفة الذي يعد موضوعًا أساسيًا في فلسفة ميشيل فوكو الذي أكد على أن: "السلطة تنتج نوعًا من المعرفة وتؤدي إلى تراكم المعلومات والمعارف، وتستخدم فوق كل ذلك من أجل المزيد من ممارسة السلطة، وبالمقابل فإن المعرفة هي بحد ذاتها سلطة" (فوكو، ١٩٩٩).

- **علاقة الإنسان بالسياسة الحيوية:**

في كتابه "إرادة المعرفة" عام ١٩٧٦ حدد ميشيل فوكو، مرة أخرى، علاقة الإنسان بالسياسة الحيوية بقوله: "غير أن ما يمكن تسميته عتبة الحداثة البيولوجية لمجتمع معين، فإنه يتحدد عندما يدخل النوع البشري كبرهان في استراتيجيات السياسة الخاصة، فطوال آلاف السنين ظل الإنسان على ما كان عليه بالنسبة لأرسطو، حيوانا حيا، فوق ذلك قادر على أن يكون له وجود سياسي. أما الإنسان الحديث فتدخل حياته ككائن حي في صلب سياسته (ميشيل فوكو،١٩٩٠: ١٤٥). وقبل ذلك، وتحديدًا عام ١٩٧٤، استخدم فوكو مصطلح السياسة الحيوية، في محاضرة ألقاها على طلبة معهد الطب الاجتماعي بجامعة "ريو" بالبرازيل حول "المراقبة الرأسمالية للجسد"، أكد خلالها أن كلًا من الجسد

والطب بمثابة واقعة واستراتيجية سياسية حيوية (ميشيل فوكو،١٩٩٠). ومنذ ذلك التاريخ، بدأ ظهور المفهوم في أعماله اللاحقة، خاصة في المحاضرات التي ألقاها كوليج دو فرانس خلال العامين ١٩٧٥، ١٩٧٦، تحت عنوان "يجب الدفاع عن المجتمع"، ثم في كتابه إرادة المعرفة ١٩٧٦، ودروسه عن الأمن والإقليم والسكان عام ١٩٧٧- ١٩٧٩، ثم مولد السياسة الحيوية عام ١٩٧٨-١٩٧٩، وأخيرًا حكم الأحياء عام ١٩٧٩- ١٩٨٠.

وفي كتابه "يجب الدفاع عن المجتمع" يوضح فوكو عملية الانتقال في السلطة الغربية من سلطة قائمة على القانون وإدارة شئون الدولة إلى سلطة قائمة على الحياة، وذلك من خلال تحول الحياة إلى شأن من شئون الدولة. ويقول ميشيل فوكو: "إن إحدى الظواهر الأساسية في القرن التاسع عشر هي ما يمكن تسميته باهتمام السلطة بالحياة، أو بتعبير آخر، اهتمام السلطة بالإنسان بوصفه كائنًا حيًا، أو بحدوث نوع من الدراسة للبيولوجيا، أو على الأقل حدوث اتجاه لما يمكن أن نسميه بدولنة البيولوجي" (ميشيل فوكو،٢٠٠٣: ٢٣٣). ولتحليل هذه السياسة الحيوية استشهد ميشيل فوكو بما أسماه "النظرية الكلاسيكية في السعادة"، التي تعتبر أن الحياة والموت من الحقوق الأساسية للملك/ العاهل/ الحاكم، التي خولها لهم الأفراد للحفاظ على حياتهم من أجل إقامة مجتمعهم. وهو ما أشار إليه في قوله: "عندما يجتمع الأفراد من أجل إقامة مجتمع وإعطاء سلطة، فلماذا يفعلون ذلك؟ يفعلون ذلك بدافع الخطر والحاجة ، إنهم يفعلون ذلك ليحافظوا على حياتهم. فمن أجل أن تجدهم يؤسسون مجتمعًا وينصبون ملكًا (ميشيل فوكو، ٢٠٠٣: ٢٣٣). ويلاحظ أن هذه النظرة إلى علاقات القوة أو إلى السلطة تتفق مع ما ذهب إليه مفكرون أمثال: ابن خلدون، ومكيافيلي، ونيتشه، وغيرهم.

ومع تحول مفهوم الحياة إلى قضية سياسية وإلى عمليات اقتصادية واجتماعية ارتبطت بالنظام الرأسمالي، على نحو ما أوضحنا سلفًا، ظهرت عمليات ترتبط بالصحة والحفاظ على الحياة، كالقياس، والإحصاء، والاهتمام بالمرض، والعناية

بالصحة من أجل ضبط السكان خاصة في المدن، ومراقبتهم من خلال آليتين: آليات الرقابة والانضباط، وآليات التنظيم والإشراف، وكلتاهما تتعلقان بجسد الإنسان. ومن هنا أصبح الطب وحفظ الصحة هو معرفة وسلطة على الجسد (الزواوي بغورة،٢٠١٣: ١٤١). ولهذا اعتبر فوكو أن "مولد العيادة" هو نوع من اختفاء الطابع الإنساني على نظم المراقبة من خلال تطوير أساليب علاجية أكثر نجاحًا لكي يتم الإنتاج البيولوجي القادر على إعادة إنتاج الحياة ومتطلباتها (أحمد زايد،٢٠٢٠)، ويوضح فوكو من مقاله، السابق الإشارة إليها، آليات الرقابة وآليات الضبط كتقنيات سلطوية، ويعطي مثالا من انتشار الأوبئة التي انتشرت خلال القرن الثامن عشر، وبخاصة وباء الجدري الذي عد مرضا وبائيا في تلك الحقبة، فقد أدى انتشار الجدري إلى تطوير تقنية التطعيم ضد الجدري لمكافحته، وذلك من خلال عملية الوقاية وتقديم العلاج دون صعوبات مادية على كافة السكان. وهنا ارتبطت السلطة السياسية بالمعرفة الطبية.

وعلى عكس ما حدث في القرن التاسع عشر، فإن التطورات المذهلة التي حققتها العلوم عامة وعلوم الحياة في القرن العشرين قد حولت السلطة من سلطة حامية للحياة إلى سلطة قاتلة تجاوزت كل سيادة إنسانية على نحو ما ذهب إليه كل من فوكو وأجامبين، وتركت آثارًا مدمرة على الإنسان بحثًا عن تحسين نوعية الحياة، وبذلك يظهر الوجه الآخر للحداثة أو ما يطلق عليه "الحداثة الانعكاسية" بحيث تحول هدف السياسة الحيوية من سياسة لحفظ الحياة إلى سياسة لإنقاذ النوع (الزواوي بغورة،٢٠١٣: ٢٤٤). ولعل ما حدث حيال جائحة كورونا أكبر دليل على ذلك، حيث تسعى كافة النظم السياسية إلى اتخاذ إجراءات وسياسات لإنقاذ النوع البشري من الفناء، خاصة بعد زيادة معدلات الوفاة بمعدلات خطيرة ومذهلة. وهذا، ما سأناقشه في الجزء التالي والذي يحمل عنوان: ما بعد فوكو.

رابعًا- ما بعد فوكو:

تعرض مفهوم السياسة الحيوية فيما بعد فوكو لصور عدة من التوظيف والتأويل من عدد من المفكرين الذين ينتمون إلى حقول معرفية عدة، إلا أن التأويلات الفلسفية كان لها النصيب الأكبر في مناقشة المفهوم، لا سيما عقب تفشي وباء كورونا. ويعد الفيلسوف والقانوني الإيطالي جورجيو أجامبين، أبرز ممثلي آراء وأطروحات فوكو المعاصرين، أبرز هؤلاء في مناقشة المفهوم وتأويله وإسقاطه أخيرًا على العلاقة بين الصحة والسياسة في ظل انتشار كورونا، والفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك، والفيلسوف الألماني المعاصر بيتر سلوتردايك، وهابرماس وغيرهم. وسوف اقتصر هنا على عرض أطروحات أجامبين باعتباره واحدًا من أشهر الذين يروجون، وبشكل صريح، لأطروحات وتأويلات ميشيل فوكو خاصة فيما يتعلق بمفهوم "السياسة الحيوية"، وإن كان أطلق عليه "سلطة السيادة"، كما أنه ربط المفهوم باليونان القديم في حين ربطه فوكو بالقرن الثامن عشر في أوروبا. هذا بالإضافة إلى منهجيات فوكو نفسها وأعني: الأركيولوجيا، والجينيالوجيا. هذا إلى جانب نجاح أعماله، مثل أستاذه، لاتباعه منهجا متعدد النطاق ومستدعيا لتخصصات عدة منها: القانون، والفلسفة، والاجتماع، واللغة، والتاريخ، والسياسة، والنقد الأدبي.

تناول أجامبين العلاقة بين السياسة والحياة في كتابيه الأهم "حالة الاستثناء"، و"الإنسان الحرام" أو المنبوذ أو الطريد Homo Sacre(*) وهما جزءان من رباعية تشتمل على سبعة مجلدات كتبها أجامبين بشكل تدريجي غير منظم خلال فترة امتدت لعقدين، ورغم أن كافة أعماله تبدو مستقلة، إلا أن ثمة خيطًا ناظمًا من الاستمرارية وحد كل مؤلفاته وهي "حالة الاستثناء" أو الطوارئ التي تفرضها النظم

(*) يعني المصطلح حرفيًا الإنسان المقدس أو الملعون، إلا أنه اصطلح على ترجمته بالمنبوذ أو الطريد ليشمل كل صور البشر الذين تعرضوا للإقصاء، أو النبذ أو الطرد، أو اللجوء...إلخ.

السياسية في ظل الأحداث الكبرى التي تحدث في العالم، فقد بدأت حالة الاستثناء عقب الهجوم على برجي التجارة العالمي وإعلان الرئيس بوش الابن، القانون الوطني الأمريكي وإنشاء معتقل غوانتانامو، وهنا قدم أجامبين في كتابه "حالة الاستثناء" - الذي صدر عقب الأحداث- في إطار نظري نقدي لطابع الحتمية على كثير من الجرائم التي يرتكبها من يدير السلطة (انظر: أجامبين، ٢٠١٥: ١٠).

في كتابه الثاني المعنون بـ "المنبوذ" يستكمل أجامبين مناقشة أفكاره النظرية حول ما أطلق عليه "الحياة العارية" أو "الحياة المجردة" التي تتعرض لها الشعوب في حالات الاستثناء عندما تفرض الطوارئ، وتتحول حياة البشر إلى مجرد البقاء أو العيش أو بتعبير أجامبين "الحياة المؤهلة سياسيًا". ويذهب أجامبين بأن هذا المفهوم ما زال مستمرًا وفعالًا في بنية الدولة من خلال التضييق على الحياة العارية أو استبعادها، ولكي يؤكد على هذه الاستمرارية بدأ من القانون الروماني وانتهى إلى اللحظة التي نعيشها اليوم، لحظة تفشي وباء كورونا. وفي ذلك يقول: "فعندما تدخل الحياة إلى مجال السلطة، تتحول الممارسة من بيو سلطة إلى بيو سياسة، أي السياسة التي تدير الموت سواء من خلال الإبادة أو الاغتصاب العرقي أو التعذيب أو الموت المقسط، إجراء التجارب على البشر واعتبارهم حقل تجارب (قتل الأجنة، القتل الرحيم، زرع الأعضاء، الموت الدماغي أو الغيبوبة التي لا رجعة منها). جملة القول: إن جل كتاباته تسعى للإجابة عن السؤال: كيف للحياة الطبيعية أن تندمج في آليات وحسابات سلطة الدولة وتتحول إلى بيوسياسة؟. وفي زمن جائحة كورونا يطرح أجامبين أسئلة جديدة حول العلاقات الراهنة بين الممارسة الطبيعية في عصر الأوبئة الفيروسية المعولمة وأنماط الحكم السياسية والاقتصادية التي هي في طور المراجعة وإعادة النظر.

هذا، وقد تجلى اتجاه أجامبين النظري في تأويله لتفشي جائحة كورونا والتداعيات التي تركتها على الحياة الاجتماعية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة الفيروس. وهنا لجأ أجامبين، مثل فوكو، إلى الحفر في التاريخ مستشهدًا بما حدث في زمن انتشار وباء الطاعون في أوروبا، معتبرًا أن حالة الخطر التي تفرضها الحكومات على الشعوب للحد من انتشار الجائحة مبالغ فيها

ولا مبرر لها إلا لتوسيع سلطاتها الاستثنائية التي تحركها نوازع القمع الكامنة في فكرة السيادة، وأن جوهر المشكلة لا يكمن في خطورة المرض، بل في خطورة العواقب السياسية والأخلاقية لطريقة التعاطي معه: "إن مجتمعنا لم يعد يؤمن إلا بالحياة العارية، التضحية بكل شيء (ظروف المعيشة الطبيعية، العلاقات الاجتماعية، والعمل، وحتى الصداقات والمعتقدات السياسية والدينية) لتجنب خطر الإصابة بالمرض...إن الحياة العارية وخطر خسارتها، ليست أمورا توحد الناس بل تعميهم وتفصل بينهم، كما في الطاعون، الذي وصفه: لا ينظر إلى الآخرين كملوثين محتملين المرضى يجب تحاشيهم بأي ثمن، أو على الأقل الاحتفاظ على مسافة متر بينهم...أي مجتمع هذا الذي لا قيمة له إلا البقاء" (زهير الخويلدي،٢٠٢١).

وعلى الرغم من الجدل الذي أثارته آراء أجامبين، والتي فسرت بأنها اعتراضات على إجراءات الحجر الصحي المفروضة من الحكومات والتي وصفها أجامبين بأنها "مسعورة وغير عقلانية" وبأنها تعكس حالة عدم اليقين الذي يجتاح العالم، وأن الحكومات تسعى دائمًا لأن تصلك بإجراءات استثنائية وغير مبررة على الإطلاق، مجرد استنفاذ الإرهاب، فإن أفضل شيء بعد ذلك هو "اختراع الوباء" (أجامبين، ٢٠٢٠)، إلا أنه عاد ووضح أطروحاته فيما يتعلق بهذه الإجراءات وأنه لا يكفي أن يعيش الإنسان مجرد الحياة العارية ويفقد قيمته الإنسانية.

هذا، وقد تعرضت محاولات أجامبين تطبيق أطروحاته النظرية حول "حالة الاستثناء" وإعلان حالة الطوارئ على ظرف الجائحة الحالية للنقد من قبل بعض المفكرين والفلاسفة، فهناك من يرى أنها نوع من "الهرطقة النظرية" التي تعلي من شأن النظرية على حساب الحق الأساسي في العيش، وفي ذلك يقول أحد نقادي: (ففي الوقت الذي تتعرض فيه البشرية لتهديد وجودي يتصل بفناء أعداد كبيرة من أفرادها، سواء أكانوا مسنين أم شبابًا، مرضى أم أصحاء، لا يكون هناك معنى للحديث عن الحياة العارية في مقابل صور أخرى من الحياة أكثر غنى وتمثيلًا لمعنى الوجود الإنساني) (فخري صالح، ٢٠٢٠). فإذا استخدامنا

نظرية أجامبين، فإن ما تمر به البشرية الآن هو في حد ذاته "استثناء" The exception، فإذا أردنا أن نحافظ على صور الحياة المختلفة، علينا أن نحافظ على الحياة البيولوجية أو الحياة العارية. حقًا إن القوانين الاستثنائية التي يتم فرضها الآن في طول العالم وعرضه، حتى في أعرق الديمقراطيات، تتسم بتطبيق الاستثناء، الذي يمثل في فكر أجامبين طابع الحضارة الغربية، حيث تكتسب الأنظمة في أوقات الأزمات سلطات أكثر قوة وستظل الحياة الدستورية، ويتمثل هذا الاستثناء أيضًا في إجراءات الحجر الصحي ومنع التحول ونزول قوات الأمن والجيوش إلى الشوارع، حيث يجرى خنق الحريات الأساسية وتقليصها، بل والاعتداء عليها، بصورة من الصور، وإحلال قوانين الدفاع والطوارئ محل القوانين الطبيعية.

ويذهب المنتقدون لأطروحات أجامبين، إلى أن البشرية كلها، وعلى رأسها الديمقراطيات الغربية، تواجه مرحلة فاصلة في تاريخها، لذا فإن الحفاظ على الوجود البيولوجي (العاري) يعلو أي نقاش فلسفي، فليست جائحة كورونا مجرد "وعكة ثقافية" أو مناسبة للتأمل الفلسفي، بل هي تحدٍ وجودي خطير يواجه الإنسانية، بل إنه كما ذهب هابرماس، أن "الحياة الضرورية" تمثل أولوية كونية على أي حسابات نفعية أو أضرار اجتماعية، وسياسية واقتصادية قد تسببها القوانين الاستثنائية التي تتخذها الدولة.

وهكذا، خضع التأويل الفلسفي لتداعيات جائحة كورونا للجدل ما بين تطبيق المنهج البنائي في التفكير والمتعلق "بتقنيات السلطة والمعرفة"، الذي يمثله فوكو ومن بعده أجامبين، وبين منتقدي هذا المنهج الذين يرون أن الوباء ستكون له آثار كبيرة على الفلسفة السياسية المعاصرة، حيث سيضع نظرياتها أمام اختبار عملي، كما سيفتح مجالًا لمزيد من الجدل لتعديل النماذج الفكرية القائمة. ولا شك أن ما يحدث في العالم اليوم يحتاج إلى العوة إلى الفلسفة.

المراجع

١- أحمد زايد، (٢٠٢٠): من ولادة العيادة إلى ولادة الحجر، مقال بجريدة الأهرام، القاهرة.

٢- إرنست ماير، (٢٠٠٢): هذا هو علم البيولوجيا، دراسة في ماهية حياة الأحياء، ترجمة: عفيفي محمود، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٣- آمال أبو رحمة، (٢٠٠٧): أبعد من فوكو: السياسات الحياتية في عصر الجنيوم، سلسلة بعد ما بعد الحداثة، أروقة للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة.

٤- باتريك هيلي، (٢٠٠٨): صورة المعرفة، مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة: نور الدين شيخ عبيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

٥- ج. د. برنال، (١٩٨٢): مرجع العلم في التاريخ، إعداد: سعد الفيشاوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

٦- جوديتساندرو، (٢٠٢٠): أخلاقيات بيولوجية لمواجهة جائحة كورونا، جريدة البيان.

٧- جورج كانغيلام، (٢٠٠٧): دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة: محمد بن سامي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

٨- جورجيو أجامبين، (٢٠١٥): حالة الاستثناء: الإنسان الحرام، ترجمة ناصر إسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، ط١.

٩- ـــــــــــــــ، (٢٠١٧): المنبوذ السلطة السيادية والحياة العارية، ترجمة: عبد العزيز العيادي، منشورات الجمل، بيروت.

١٠- حسين، (٢٠١٥): دور السلطة في توظيف تقنيات الاهتمام بالذات، في دفاتر فلسفية، كرسي اليونسكو للفلسفة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

١١- زهير الخويلدي، (٢٠٢١): التفلسف زمن الكورونا: حوارات فلسفية حول جائحة كورونا، دار رقمنه بستوكهولم.

١٢- الزواوي بغورة، (٢٠١٣): مدخل إلى فلسفة ميشيل فوكو، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

١٣- فريدريش نيتشة، (١٩٨١): أصل الأخلاق وفصلها، ترجمة: حسن قبيسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

١٤- محمد صفار، (٢٠١٦): تفكيك مفهوم القوة عند ميشيل فوكو: إعادة فتح الملف الإيراني، مكتبة الإسكندرية، مصر.

١٥- مرسلي لعرج، (٢٠٢٠): كيف يمكن للبيوطيقيا أن تساعد في الاختيارات المفجعة، متاح على:

https://couua.com/2020/05/15/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A

١٦- ميشيل فوكو، (١٩٩٠): الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاوع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.

١٧- ـــــــــــــــــ، (١٩٩٠): إرادة المعرفة، ترجمة: مطاوع صفدي وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.

١٨- ـــــــــــــــــ، (٢٠٠٣): يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة: الزواوي بغورة، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

١٩- ـــــــــــــــــ، (٢٠١٨): مولد السياسة الحيوية، ترجمة: الزواوي بغورة، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر.

٢٠- يمنى طريف الخولي، (٢٠٠٠): فلسفة العلم في القرن العشرين، الأصول-الحصاد-والآفاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٦٤.

٢١- ـــــــــــــــــ، (٢٠٠٣): كارل بوبر، منهج العلم منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١.